

الطاقة بين قرارات ترامب والغاز الايراني

بقلم: أ.م. د. حيدر خلف الحمراني



مقدمة

تُعَدّ الطاقة عاملاً حاسماً في تشكيل العلاقات الدولية، وقد ازداد هذا العامل حساسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتقاطع المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى مع الموارد الطبيعية الوفيرة، ومن بين أبرز تجليات هذا التداخل ما شهدته المنطقة خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي اتسمت بتصعيد غير مسبوق ضد إيران، ولاسيما فيما يتعلق بقطاعي النفط والغاز، وهما من أبرز أعمدة الاقتصاد الإيراني. في هذا السياق، برز العراق كأحد أكثر الدول تأثراً بالصراع الأمريكي-الإيراني حول الطاقة، ليس فقط لقربه الجغرافي ومتانة علاقاته التاريخية مع طهران، وإنما أيضاً لاعتماده الكبير على واردات الغاز الإيراني لتشغيل محطات الكهرباء وتغطية احتياجاته الداخلية من الطاقة، فقد وجد العراق نفسه في موقف معقد، إذ كان مطالباً بالامتثال للعقوبات الأمريكية على إيران، وفي الوقت ذاته لا يستطيع عملياً الاستغناء عن الغاز الإيراني دون أن يتعرض قطاعه الكهربائي لأزمات متكررة تهدد الاستقرار الداخلي.

شكّلت قرارات ترامب بإعادة فرض العقوبات على إيران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي في 2018 ضغطاً مباشراً على الحكومة العراقية، التي سعت للحصول على استثناءات مؤقتة من واشنطن تسمح لها بمواصلة استيراد الغاز والكهرباء من إيران، في محاولة للموازنة بين التزاماتها الدولية واحتياجاتها الوطنية، وقد فتحت هذه المرحلة باباً واسعاً للنقاش حول سيادة القرار العراقي، ومستقبل استراتيجيته الطاقوية، ومدى قدرته على تنويع مصادره بعيداً عن الهيمنة الإيرانية أو الضغوط الأمريكية، ومن جهة أخرى، حاولت الولايات المتحدة دفع العراق نحو خيارات بديلة، مثل استيراد الغاز من دول الخليج أو تطوير قدراته الإنتاجية الذاتية، إلا أن هذه الخطط واجهت تحديات فنية ومالية وأمنية كبيرة.

ومن هذا المنطلق، تطرح هذه الدراسة تساؤلات جوهرية حول موقع العراق في معادلة الطاقة الإقليمية والدولية، ومدى تأثير قرارات ترامب على سياساته الطاقوية، وتفاعله مع التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران.

الغاز الطبيعي واحتياطاته في العراق

هو أحد المركبات الهيدروكربونية التي تكونت بالمرحلة المتزامنة مع نشأة النفط الخام ويحتوي على عدّة أنواع من الغازات، أهمها وأكثرها الميثان، ونشأت الغاز الطبيعي مماثلة لنشأت النفط ويتحرك ضمن الصخور المسامية، يذكر أن أول من اكتشف الغاز واستخدمه هم الصينيون؛ بسبب تسربه من شقوق الأرض، واستخرج الغاز الطبيعي في العراق مع أول إنتاج للنفط في كركوك إلا أن استخدامه لم يتطور إلا في مراحل لاحقة، وشهدت بداية السبعينات تطور استثمار الغاز الطبيعي واستخدامه من خلال إنشاء محطات كهرباء الناصرية، الهارثة، خور الزبير، النجف والحلة، كما تم تصدير الغاز إلى الكويت وبعض دول الجوار وإن العراق ضمن الدول المهمة في احتياطي الغاز الطبيعي إذ تتغير نسبه تبعاً لتطور رقع الاستكشاف النفطي والغازي وتطور تقنيات الاستخراج، ويقدر احتياطي الغاز الطبيعي (137) ترليون قدم مكعب مما يجعل العراق يحتل

المرتبة العاشرة عالميا بامتلاك احتياطات الغاز الطبيعي، وهنالك احتياطات محتملة تقدر ب (332) ترليون قدم مكعب ترتبط بالرقع غير المستكشفة .

وتتألف احتياطات الغاز الطبيعي في العراق في الشكلين الآتين:

- 1-الغاز المصاحب للنفط وبنسبة (70%) والذي يزداد انتاجه بازدياد الإنتاج النفطي، ويتركز وجوده في الحقول النفطية المنتشرة في الجنوب والوسط.
- 2-الغاز الحر بنسبة (30) وينتشر في مناطق شرق العراق وشمال شرق العراق وغربه.

ومن أسباب تراجع صناعة الغاز في العراق:

- الحروب التي مر بها العراق منذ بداية الثمانينات التي أثرت بعدة اتجاهات منها:
- 1 -تعرض بعض المحطات في الجنوب للإصابات الحربية أو تحولها الى مواقع عسكرية.
 - 2-تأجيل الاستثمارات في صناعة الغاز بسبب توسع الإنفاق العسكري على الحرب.
 - 3-الحصار الاقتصادي ما بعد 1991 لغاية 2003 والذي عزل الصناعة النفطية والغازية عن العالم والاستثمارات التي تطور هذه الصناعة.

أما أسباب حرق الغاز في العراق بحسب المتحدث الرسمي لوزارة النفط فهي:

- 1 -تعقد تكنولوجيا الإفادة من الغاز التي يفتقر اليها العراق.
- 2 -الكلف العالية لتكنولوجيات إنتاج الغاز.
- 3-زيادة حرق الغاز يتناسب طرديا مع زيادة انتاج النفط الخام كون الغاز المصاحب يشكل 70% من الثروة الغازية في العراق.
- 4-الحروب والحصار التي دمرت البنى الأساسية لهذه الصناعة وعزلها عن العالم.

الخسائر الناتجة عن احراق الغاز الطبيعي في العراق

يشير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن العراق يهدر ما قيمته 2.5 مليار دولار سنويا، ويحرق (10) اضعاف الغاز الذي يستورده، وذكر المتحدث الرسمي لوزارة الكهرباء بان 85% من محطات توليد الكهرباء في البلاد تعتمد على الغاز الطبيعي، إذ يستورد العراق يوميا 40 مليون قدم مكعب، بينما يحرق 30 مليون ق.م / يوميا من دون حساب احراق الغاز الحر، وتشير وزارة النفط الى ان كميات الغاز المصاحب المنتجة تصل الى 2700 مليون قدم مكعب قياسي /يوميا وان كمية المستخدم منها 1500 مليون مقمق يوميا بحسب شركة النفط الوطنية فان قيمة الغاز المحروق للمدة (2011-2015) بلغت 15 مليار دولار.

وضع الطاقة في العراق بعد قرارات ترامب

فرضت الإدارة الأمريكية الحالية عقوبات صارمة على إيران، مما أثر على قدرة العراق على استيراد الغاز الإيراني، و منحت الإدارة الأمريكية السابقة العراق إعفاءات مؤقتة من العقوبات، للسماح له بمواصلة استيراد الغاز الإيراني، ولكن هذه الإعفاءات كانت محدودة المدة، مما خلق حالة من عدم اليقين، وضغطت الولايات المتحدة على العراق لتقليل اعتماده على الغاز الإيراني، والبحث عن بدائل أخرى، مما زاد من تعقيد الوضع بالنسبة للعراق، ويعتمد العراق على سلسلة طويلة من الإعفاءات الأميركية المتعلقة بالتعامل مع إيران، حيث تمنح واشنطن العراق إعفاءات لاستيراد الغاز من إيران لتشغيل محطات كهرباء بواقع 90 يوما أو 120 يوما، لكن هذه الاعفاءات لم تدم طويلاً؛ حيث ألغى الرئيس الأميركي دونالد ترامب الإعفاء الممنوح للعراق لاستيراد كهرباء والغاز من إيران، وهو القرار الذي كان متوقعاً، لا سيما مع توجهات ترامب الجديدة التي تسعى إلى ما تسميه "المزيد من الضغط على إيران"، لكن ثمة مشكلة كبيرة مرتقبة يتوقعها مراقبون وتضمنت المذكرة التي وقعها ترامب بهدف ممارسة أقصى الضغوط ضد إيران، "اتخاذ خطوات فورية بالتنسيق مع وزير الخزانة والوكالات الأخرى ذات الصلة، لضمان عدم استخدام النظام المالي العراقي من قبل إيران للتهرب من العقوبات أو التحايل عليها، وعدم استخدام دول الخليج نقاط شحن للتهرب من العقوبات".

وبدت مؤشرات اثار قرارات ترامب على وضع الطاقة في العراق واضحاً في الأشهر الماضية، إذ خسر العراق أكثر من 5500 ميغاواط نتيجة توقف إمدادات الغاز الإيراني بالكامل، ولم تتمكن الحكومة العراقية من تعويض هذا النقص، ما أدى إلى انخفاض ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية في معظم مدن البلاد، وفي ظل هذا الوضع والقرارات المتخذة كان على العراق أن يبدأ بخطة كبيرة ومتكاملة وسريعة تتضمن معالجة آنية لمواجهة حر الصيف اللاهب من دون الغاز الإيراني...

إذ أعلنت وزارة كهرباء العراق، أنها وضعت خططاً بديلة لسد النقص في الغاز الإيراني، مشيرة إلى أن اتفاقية توريد الغاز التركمانستاني ستغطي 50% من حاجة محطات إنتاج الكهرباء، لكن يبقى الاتفاق الجديد مهدداً أيضاً بسبب ارتباطه بإيران، حيث يمر الغاز عبر الانابيب الإيرانية قبل دخوله العراق، وقال المتحدث باسم الوزارة أحمد موسى: إن "الوزارة لديها اتفاقية مع دولة تركمانستان لتوريد الغاز، ونعمل بشكل مكثف مع مصرف التجارة العراقي لضمان استكمال الإجراءات المالية المتعلقة بفتح الاعتمادات وتحويل الأموال إلى الجانب التركمانستاني"، وأضاف أنه "بمجرد استلامهم المبالغ، سننتظر بدء ضخ الغاز لسد نحو 50% من حاجة محطات كهرباء تعتمد على الغاز".

الحلول والمعالجات الحكومية:

يحاول العراق تنويع مصادر الطاقة، وزيادة الاعتماد على الغاز المحلي والطاقة المتجددة، ويسعى العراق إلى تطوير البنية التحتية لقطاع الكهرباء، وزيادة كفاءة محطات التوليد وشبكات النقل والتوزيع، وبدء تفعيل قطاع الغاز المصاحب في العراق، والتوجه نحو دول الخليج العربي لتأمين الغاز والتأكيد على الإسراع بخطوط نقل

الطاقة الكهربائية مع دولة الجوار، وإيجاد حلول دبلوماسية مع الولايات المتحدة وإيران، لضمان استمرار إمدادات الغاز الإيراني بشكل مستقر، وبشكل عام، تمثل أزمة الطاقة في العراق تحديًا كبيرًا، وتتطلب جهودًا متضافرة من الحكومة العراقية والمجتمع الدولي لإيجاد حلول مستدامة، ومن هذه الحلول:

• مكونات مشروع الطاقة المتكامل (GGIP (Gas Growth Intercorrelation Project)

- هدف المشروع الأساسي هو تطوير صناعة الغاز من خلال التجميع والمعالجة بما فيها زيادة كمية إنتاج النفط الغاز بالاتفاق مع شركة (توتال انيرجيز) الفرنسية من خلال:
- 1- إنشاء محطة تجميع ومعالجة الغاز الطبيعي بسعة (600) مقمق / يوميا بمرحلتين، ومد شبكة انابيب ناقلة للغاز المصاحب في الحقول النفطية العملاقة
 - 2- تطوير انتاج حقل ارطاي النفطي لتعزيز كميات النفط والغاز المنتجة.
 - 3- إنشاء مشروع ماء البحر المركزي المتضمن محطة معالجة المياه وانابيب توصيل للحقول المنتجة لأغراض الحقن لإدامة وتعزيز انتاج النفط بشكل اساسي، وتعزيز انتاج الغاز المصاحب فضلا عن محطة سحب المياه وانابيب ناقلة للمياه الخام لعمل المشروع.
 - 4- إنشاء محطة توليد طاقة شمسية بقدرة (1000) ميكاواط لدعم المشاريع أعلاه إضافة الى تزويد الشبكة الوطنية بالكهرباء.

• المنافع الاقتصادية لمشروع الطاقة المتكامل:

يحقق المشروع ارباحاً كبيرة للعراق من خلال استثمار موارد العراق ممثلة بالنفط والغاز وبتكاليف نسبية اقل الى المشاريع المشابهة لا سيما الثروة الغازية، والمشروع يخفض من الاعباء المالية الكبيرة لاسترداد التكاليف على الدولة العراقية في الاوقات التي تنخفض فيها اسعار النفط مع مقايضة ارباح اعلى للمتعاقدين عند ارتفاع الأسعار، ويسهم المشروع عند نجاح تنفيذه في رفع قدرة الاقتصاد العراقي على تحصيل التمويل الخارجي من خلال ارتفاع ثقة الممولين في قدرته على سداد التمويل الممنوح مع فوائده، ويعزز المشروع استقلالية الاقتصاد العراقي من خلال توفير مصدر طاقة اساس لتوليد الكهرباء وتخفيف الاعتماد على المستورد منه، كما تدعم مخرجات المشروع توسيع افق الاستثمار الصناعي للبتروكيماويات والاسمدة، وبما يحسن مداخل العراق المالية من خلال توفير المبالغ المدفوعة للغاز المستورد وامكانيات التصدير للبتروكيماويات والاسمدة فضلا عن استخدامه المحلي وما ينعكس في اطاره من تخفيض اعباء الديون الداخلية والخارجية، ويسهم المشروع في ادخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للاستخراج والمعالجة والعزل في العمليات النفطية والغازية، وتطوير خبرات الكوادر العراقية في العمليات التي تتضمنها مكونات المشروع جميعها .